العنوان: الساحل الافريقى من منظور الامن الطاقوى الأمريكى حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا

المصدر: قراءات إفريقية - السعودية

المؤلف الرئيسي: قاسى، فوزية

المجلد/العدد: ع19

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2014

الشهر: مارس

الصفحات: 28 - 37

رقم MD: 590043

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: غرب إفريقيا والأمن الطاقوى الأمريكى

رابط: http://search.mandumah.com/Record/590043

الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا

أ. فوزية قاسي *

مقدمة:

لم تكن القارة الإفريقية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م محلّ اهتمام واشنطن، ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال تصريحات (بوش الابن) في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠م، والذي أعلن أنّ القارة لا ترد ضمن أولويات سياسته الخارجية، بيد أنّ زيادة أهمية الإمدادات النفطية لمنطقة غرب إفريقيا عامّة، و (خليج غينيا) خاصة، جعل من الساحل الإفريقي أولوية جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والجبهة الجديدة فيما اصُطلح على تسميته من قِبَل إدارة (بوش الابن) بـ (الحرب العالمية على الإرهاب)، وذلك بالنظر إلى مخاوف هذه الإدارة من أن يمتد تهديد (التطرف الإسلامي) - على حدّ تعبيرها - إلى غرب إفريقيا الذي أصبح يشكّل منطقة حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي.

وعلى هذا الأساس؛ فقد تمّت صياغة الإشكالية التي تناولناها من خلال هذا المقال كالآتي:

ما علاقة الاهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي؛ بالإمدادات النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا؟

أولاً: المصالح الاستراتيجية الأمريكية في (خليج غينيا):

تتصدّر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط الخارجي إلى النمو الاقتصادي الأمريكي القوي، وبالرغم من ذلك؛ فإنّ الإدارة الأمريكية غير عازمة على الحدّ من الاستهلاك، بل تسعى في المقابل إلى تنويع مصادر النفط.

ولقد تمّ تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الاستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أُعد بإشراف (ديك تشيني) Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي السابق، والصادر في مايو ٢٠٠١م، ووفقاً لهذا التقرير؛ فإنه في غضون الأعوام العشرين المقبلة سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة ٣٣٪، كما شدّد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج العربي الذي يمثّل ٢٠٪ من الواردات الأمريكية، وبما أنّ عمليات التنقيب في روسيا وآسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات، جيولوجية كانت أو سياسية أو أمنية، فإنّ إفريقيا، وبشكل أكثر تحديداً (خليج غينيا)، أضحى من أولويات واشنطن[١].

والأهمّ من ذلك أنّ احتياطيات (خليج غينيا) وإنتاجه قد زادت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وذلك بفضل تزايد الاكتشافات المهمّة في الحقول البحرية، وبخاصة قبالة ساحل أنغولا، نيجيريا، أو غينيا الاستوائية، فضلاً عن اكتشاف حقول برية جديدة في كلٍّ من: (تشاد، وساحل العاج، وموريتانيا)، حيث لم تباشر تشاد إنتاجها النفطي إلا في سنة ٢٠٠٣م، ليصل إلى سقف إنتاج ٢١٠ مليون برميل سنة ٢٠٠٦م، الأمر الذي جعلها ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد

(*) كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة وهران.

(١) François Lafargue، "États-Unis، Inde، Chine: Rivalités Pétrolières en Afrique"، In. Afrique Contemporaine، Vol. ٤، N° 216، (2005)، p 44.

نيجيريا، ولقد قُدّرت الاحتياطيات المؤكدة لتشاد بـ ٩٠٠ مليون برميل؛ مقابل ١٠٠ مليون برميل لساحل العاج الذي تُعد ثالث أكبر منتج في المنطقة، وتقع الغالبية العظمى من آبارها النفطية - أو ما يعادل ٨٦٪ - في البحر، بمنطقة قليلة العمق، حيث يتركز الإنتاج في حقلي: (الأمل Hope، و باوباب Baobab) اللذين بدأت عمليات استغلالهما في عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٥م[١] - على الترتيب -.

كما تملك أنغولا حالياً أكبر حقل بترولي في العالم (جيروسول Girosol، وذلك في العمق البحري، والذي يمكن أن يكون في غضون السنوات المقبلة المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وحسب الإحصائيات التي قامت بها شركة (بريتسن بتروليوم British Petroleum في يونيو ٢٠٠٥م؛ فإنّ أنغولا تحتوي على ثاني أكبر الاحتياطيات المؤكدة في إفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة قدّرت أواخر سنة ٢٠٠٤م بـ ٨،٨ مليارات برميل، وقد تصل إلى غاية ١٢،٥ مليار برميل، ذلك أنه بسبب الحرب بين الحكومة الأنغولية ممثلة بحزبها الحاكم (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) من جهة، وحركة (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا) من جهة أخرى، فإنه لم يتم استكشاف البرّ الأنغولي بالكامل، ومن ثمّ فإنّ ثلثي إنتاج البلاد يأتي من الحقول البحرية في مقاطعة كابيندا Cabinda، ولقد بدأت النشاطات البترولية منذ الستينيات من خلال شركة Cabinda Gulf Company التابعة للشركة الأمريكية (شفرون تكساكو Chevron Texaco) التي كانت تشرف على ما يقارب ٧٥٪ من الإنتاج[٢].

هذا، ولقد انضمت موريتانيا إلى نادي منتجي النفط في شهر فبراير من عام ٢٠٠٦م، وقُدّرت احتياطياتها النفطية المؤكدة بمليار برميل، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الواقعة في غرب إفريقيا، والتي تملك أكبر الاحتياطيات النفطية، بالإضافة إلى غانا التي تُعد من بين أقلّ دول المنطقة إنتاجاً للنفط، غير أنّ العديد من شركات النفط المستقلة أعربت عن رغبتها في الحصول على رخص للتنقيب والإنتاج[٣].

تحوّل (خليج غينيا) إلى مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أدى إلى زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة

ولقد أشار تقرير (سياسة الطاقة الوطنية) لعام ٢٠٠١م إلى أنّ مصادر النفط في غرب إفريقيا ستزداد أهمية في السوق الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بنيجيريا التي صدّرت ٩٠٠,٠٠٠ برميل نفط في اليوم إلى الولايات المتحدة من مجموع إنتاج ٢،١ مليون برميل في اليوم، وذلك سنة ٢٠٠٠م، في حين استوردت الولايات المتحدة ٣٠٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً من أنغولا، وذلك من إجمالي إنتاج ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً في السنة نفسها، لذلك أوصى التقرير بإعادة تنشيط تجارة النفط (الأمريكية - الإفريقية) وتعميقها، بغرض تعزيز التنويع الجغرافي لإمدادات الطاقة، وللوصول إلى هذه الغاية لا بد من أن تعمل الولايات المتحدة على تحسين المناخ الأمني، وتسهيل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة[٤].

---

(١) Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest. Série économique: "Le Pétrole et Le Gas". CEDEAO-CSAO/ OCDE. (Avril. 2007). pp 10 ، 11 ، 12.

(٢) Fweley Diangitukwa. Les Grandes Puissances et le Pétrole Africain: États-Unis-Chine: Une Compétition Larvée pour l'Hégémonie Planétaire. (France: l'Harmattan. 2009). p.71.

(٣) Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest. Op.Cit.. p 12.

(٤) Report of the National Energy Policy Development Group. "National Energy Policy: Reliable. Affordable. and Environmentally

وفي هذا السياق؛ أصبحت الشركات الأمريكية - الكبرى منها و المستقلة - أكثر نشاطاً في إفريقيا، فقد تجاوزت صادرات النفط الإفريقية إلى الولايات المتحدة ٨٥ مليار دولار، تخصّ ٨٠٪ منها صادرات النفط والغاز، فعلى سبيل المثال أصبحت شركة (إكسون موبيل) Exxon Mobil ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، ولقد تضاعفت نسبة الاستثمارات الأمريكية في القارة عبر عقد من الزمن، حيث ارتفعت من ٩٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٤م، لتصل إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٨م، ويمثّل النفط الإفريقي حالياً ٢٩٪ من إنتاج شركة (إكسون موبيل)(١).

ولقد ورد في تقرير هذه الأخيرة لعام ٢٠١٣م وفقاً للتقديرات والتوقعات المبنية على بيانات داخلية ومعلومات من مصادر خارجية، بما في ذلك وكالة الطاقة العالمية، أنّ النفط سيظلّ مصدر الطاقة الأول مع آفاق سنة ٢٠٤٠م، وأنه قد تمّ إنتاج أقلّ من نصف النفط الخام في العالم، وحسب التقرير؛ فإنّ الموارد في ازدياد مستمر، وذلك راجع إلى قدرة الشركات الكبرى، مثل (إكسون موبيل)، على تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف حقول جديدة، مثل تقنيات التنقيب في المياه العميقة، خصوصاً في نيجيريا وأنغولا، ما يعطيها دوراً متزايد الأهمية في خريطة الطاقة العالمية(٢).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من الناحية التاريخية والتقليدية تُعد الشركات الأوروبية الأكثر نشاطاً في القارة، وذلك مثل شركة (توتال) Total الفرنسية، التي تُعد أول منتج دولي للنفط في إفريقيا، منافسة بذلك شركة (إكسون موبيل) الأمريكية، من جانب آخر يعرف مشهد النفط الإفريقي دخولاً قوياً لشركات النفط الآسيوية، نذكر منها شركة (بتروناس) Petronas الماليزية، و (بتروتشاينا) Petrochina الصينية، وهو ما يزيد من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية(٣)، التي تحجّجت بذريعة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل لتسويغ وجودها العسكري وتكثيفه، والذي يهدف إلى - أولاً وقبل كلّ شيء - حماية تدفق النفط الإفريقي.

ثانياً: العلاقة بين إرهاب الساحل وإمدادات غرب إفريقيا:

يُعد (الساحل الإفريقي) مصطلحاً من أصل عربي. ويعني من الناحية اللغوية: الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء.

أمّا من الناحية الجغرافية: فإنّ الساحل الإفريقي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وذلك بين خطي عرض ١٢ و ٢٠ درجة شمال خط الاستواء، وهي منطقة شبه قاحلة تفصل بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(٤).

وسنعتمد في إطار دراستنا هذه على التعريف الجيوسياسي الذي يتجاوز منطقة الساحل، دون استبعاد الاعتبارات الجغرافية البحتة، حيث يمتد (قوس الأزمات) - كما يُسمّى - بين السودان وموريتانيا، بما في ذلك: نيجيريا - لحسابات جيواقتصادية -، النيجر، مالي، جنوب الجزائر وامتداده المغربي الذي يصل إلى المحيط الأطلسي(٥)، وهو تعريف يتوافق

Sound Energy for America's Future". (Washington D.C: May. 2001). chapter ٨. p 11.

(١) Honoré Le Leuch. "Le Pétrole et Le Gaz Naturel en Afrique: Une Part Croissante Dans l'Approvisionnement Énergétique Mondial". Géostratégiques. N°25. (Octobre: 2009). p 39.

(٢) Report of ExxonMobil. "The Outlook For Energy : A View To 2040". (Texas : ExxonMobil Corporation. 2013). pp 38 , 39.

(٣) Report of ExxonMobil. Op.Cit.. p 39.

(٤) Carlos Buontempo et al. "The Climate of the Sahel". In. OECD. Global Security Risks and West Africa: Development Challenges. OECD Publishing. 2010. p 58.

(٥) Mehdi Taje. "Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain". In. NDC Occasional Paper. Academic

بشكل أفضل مع أهداف هذه الدراسة، ألا وهو: تعرّف أسباب التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الجماعات المسلحة في الساحل؛ بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها منطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية.

فمنذ بروز نفط (خليج غينيا) كمصلحة حيوية أمريكية؛ أصبح الساحل الإفريقي يمثّل الجبهة الجديدة فيما أسمته إدارة (بوش الابن) (الحرب العالمية على الإرهاب)، وهو ما يشكّل أساس سياسات الولايات المتحدة في غرب إفريقيا، والتي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومات المحلية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية بالتركيز في الإصلاحات القانونية، والضغوط في سبيل تحرير أسواق الطاقة عموماً، وأسواق النفط بشكل رئيس[1].

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ هناك عدة تعريفات لـ (خليج غينيا):

فتاريخياً: هو (ساحل الرقيق) الذي يغطي المناطق الساحلية لما يُعرف اليوم بساحل العاج وغانا وبنين وتوغو وكذلك دلتا النيجر.

أما جغرافياً: فهو ساحل المحيط الأطلسي الذي يمتد من السنغال إلى أنغولا.

وسنعتمد في إطار هذا المقال على التعريف المؤسسي، وهو يشمل الدول الأعضاء في (لجنة خليج غينيا The Gulf of Guinea Commission) التي تم إنشاؤها في ١٩٩٩م، وتضم ٨ دول، هي: نيجيريا، أنغولا، الكاميرون، الكونغو برازافيل، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساوتومي وبرنسيب.

ومن الواضح أنّ أكثرها عبارة عن دول نفطية، خصوصاً فيما يتعلق بنيجيريا التي تشملها منطقة الساحل الإفريقي، والتي تُعد أكبر منتج للبترول في المنطقة، وأول مورِّد للولايات المتحدة الأمريكية.

وبرغم أنّ منطقة غرب إفريقيا لم تشهد ظاهرة العنف بالشدة نفسها التي شهدها شمال القارة وشرقها، غير أنه نظراً لعدم الاستقرار السياسي والفقر والأزمات السوسيواقتصادية والحكومية التي تتعرض لها المنطقة؛ فإنّ هذه الأخيرة أصبحت معنية ومعرضة لتسلل الجماعات المسلحة، وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد المسلح بغرب إفريقيا، الذي يهدد مرافق الطاقة الحيوية، بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٥م بغية حماية احتياطيات النفط الاستراتيجية في المنطقة، بحيث باشرت الإدارة الأمريكية بـ (مبادرة بان – ساحل Pan Sahel Initiative) سنة ٢٠٠٢م، والتي أتبعتها بـ (مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Saharan Counter-terrorism Initiative) سنة ٢٠٠٥م.

وهي برامج سعت إلى تدريب قوات الأمن الإفريقية لحماية الحدود، والكشف والقبض على المسلحين، حيث قامت (مبادرة ٢٠٠٢م) بتدريب القوات في: مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، في حين تمّ توسيع (مبادرة ٢٠٠٥م) لتشمل كلاً من: نيجيريا وغانا والسنغال والجزائر وتونس والمغرب، هذا فضلاً عن (مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية African Crisis Response Initiative (ACRI) التي أصبحت تُعرف باسم (برنامج المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية The African Contingency Operations Trainning Assistance (ACOTA)، وهي مبادرة صُمِّمت لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام والتكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة، وفضلاً

.Research Branch. (Rome. December. 2006). p 6

(١) Cédric Jourde. "The Role of the United States in Western Africa: Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources". In. Charles-Phillippe David and David Groudin (Eds). Hegemony or Empire ?: The Redefinition of US Power Under George W. Bush. (English: .Ashgate Publishing Limited. 2006). p.183

عن ذلك تدريب هذه القوات الإفريقية على استخدام المعدات العسكرية الأمريكية، ولقد شمل هذا البرنامج دولاً مثل: مالاوي ومالي وغانا وساحل العاج وبنين وكينيا والسنغال وأوغندا[١].

من ثـمّ ليس من المستغرب أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية لها في الدول الإفريقية التي تقع ضمن المناطق المهمة المنتجة للنفط، مثل السنغال وساوتومي وبرنسيب، فضلاً عن توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع الغابون وموريتانيا وغينيا، كما توصلت (إدارة بوش الابن) إلى الاتفاق مع كلٍّ من: (السنغال، أوغندا، غانا، الكاميرون، الغابون، غينيا الاستوائية، زامبيا، ناميبيا، نيجيريا، بنين، وساحل العاج)، ما يتيح لها حرية استخدام مطارات هذه الدول.

السيطرة على الموارد الطبيعية عامّة، والنفط خاصّة، هي أحد الأسباب الرئيسة وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم

كما أنه، واستناداً إلى منطق مكافحة الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا (أفريكوم)، وذلك توسيعاً لسياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى تأمين صادرات النفط في المناطق التي تصبح ذات أهمية استراتيجية[٢].

إنّ هذه المخاوف الأمنية هي التي تقود منطق إدماج الساحل الإفريقي فيما يُسمّى (الحرب العالمية على الإرهاب)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقاربة العسكرية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية تحت قيادة (جورج بوش الابن)، في الساحل الإفريقي عموماً وغرب إفريقيا خصوصاً، قد تأثرت بعدة عوامل، وكانت من تصميم جهات معينة، نوضحها فيما يأتي.

ثالثاً: توصيات (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي):

إنّ السيطرة على الموارد الطبيعية عامّة، والنفط خاصّة، هي أحد الأسباب الرئيسة وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم، فبالإضافة إلى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م؛ جادل البعض في أنّ الغرض من حرب أفغانستان كان كذلك بهدف التحكم في الموارد الطبيعية، ذلك أنّ أفغانستان تمارس دوراً مركزياً في الحصول على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، وعلى ذكر هذا الأخير؛ فإنّ البعض الآخر يرى أن تدخّل حلف الناتو في كوسوفو عام ١٩٩٩م كان أيضاً بغرض تأمين نفط بحر قزوين.

ولقد أكد (جيريمي كينان Jeremy Keenan) أنّ الحالة نفسها تنطبق على الهدف من الوجود العسكري الأمريكي في غرب إفريقيا، فقد لوحظت حماسة واضحة لدى بعض الدوائر في واشنطن ناجمة عن رغبة (إدارة بوش الابن) في تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وأنها رغبة حرّكتها (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي African Oil Policy Initiative Group (AOPIG) بدعم من (معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة Institute for Advanced Strategic and Political Studies (IASPS))[٣].

(١) Claire Woodside, "West Africa: America's and the Resource Curse, A Head on Collision". In. Journal of Military and Strategic Studies, Vol.9, Issue 4, (Summer, 2007), pp 4 , 5.

(٢) Claire Woodside, Op.Cit, p 6.

(٣) Toby Archer and Tihomir Popovic, "The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in Northwest Africa", FIIA Report 16, (2007), pp 47 , 48.

وبرغم أنّ احتياطيات النفط المؤكدة في غرب إفريقيا لا تضاهي تلك الموجودة في الخليج العربي؛ فإنها تكفي للحفاظ على ثبات الأسواق في حالة انقطاع الإمدادات من مناطق أخرى غير مستقرة، بعبارة أخرى يمكن أن تكون بمثابة (المنطقة البديل)، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة غرب إفريقيا محلّ منافسة شرسة، وهدفاً دولياً، لتنويع إمدادات النفط، ولقد جاء في تقرير (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) أنّ هذه المنطقة توفّر الفرص الأكثر أمناً والأقل تعقيداً لتجنب تعطّل الإمدادات وتقلّب الأسعار، ومحاولة الحدّ من الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط[1].

وإجابة عن سؤال: كيف أصبحت منطقة غرب إفريقيا عموماً، و (خليج غينيا) خصوصاً، (مصلحة حيوية) للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الطاقوي؟

فإنّ بداية الجواب تبدأ من الحملة التي روّج لها (بول مايكل ويبي Paul Michael Wihbey) منذ ١٩٩٨م، والذي ساهم في الضغط على واشنطن لزيادة الالتزام العسكري الأمريكي في (خليج غينيا) وضواحيه، داعياً إلى إنشاء ميناء رئيس في (خليج غينيا) للبحرية الأمريكية، مقترحاً أن يكون ذلك في جزر ساوتومي وبرنسيب.

وفي ٢٥ من شهر يناير عام ٢٠٠٢م، أي أربعة أشهر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، نظّم (ويبي Wihbey)، بدعم من (معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة)، ندوة في واشنطن حول الأهمية الاستراتيجية لزيادة تدفق النفط من إفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أسفر الاجتماع عن تشكيل (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) (AOPIG) التي ضمّت مسؤولين من (إدارة بوش الابن) وممثلين عن الكونجرس، وآخرين من شركات النفط الكبرى وشركات الاستثمار، ومستشارين دوليين، ولقد أعقب هذه الندوة قيام مجموعة (AOPIG) بإصدار تقرير أوصت فيه بضرورة الالتزام الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إنشاء قيادة إقليمية جديدة، وزيادة المساعدات العسكرية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) ، وهي منظمة إقليمية تهيمن عليها نيجيريا[2].

كما أكدت مجموعة (AOPIG) أنه ينبغي التعامل مع الأمن الطاقوي الأمريكي من خلال استراتيجية متسقة، تستخدم غرب إفريقيا وسيلة لتنويع الأسعار في السوق العالمية للطاقة واستقرارها، خصوصاً بعدما برز (خليج غينيا) - من خلال تقرير (ديك تشيني) - بوصفه مصلحة حيوية ومركز الطاقة الجديد للولايات المتحدة الأمريكية[3]، في حين جاء على لسان ممثل (اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي) (إد رويس Ed Royce) أنّ «أهمية إنتاج الولايات المتحدة من النفط في (خليج غينيا)؛ يشير إلى ضرورة وضع استراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الجماعات المسلحة»، مشيراً إلى أهمية دور الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وعلاقته بالقوات الإفريقية.

كما علّق تقرير (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) (AOPIG) على التنظيم الجديد للقيادة العسكرية العالمية، والذي كانت قد أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية في ١٤ أبريل ٢٠٠٢م، والذي ظلت من خلاله مسؤولية تنسيق القضايا العسكرية مع الدول

---

(١) Deekana Tipchanta. "The Scramble for Africa's Oil: A Blessing or a Curse for African States ?". (Ph.D thesis). University of Nottingham. July 2012. p 19.

(٢) Paul M. Lubeck et al. "Convergent Interests: US Energy Security and the 'Security' of Nigeria Democracy". the Center for International Policy Report. (February : 2007). p 12.

(٣) Barry Schutz and Paul Michael Wihbey. "African Oil: A Priority for US National Security and African Development". African Oil Policy Initiative Group. (2002). pp 6 . 8.

الإفريقية مقسّمة بين القيادة المركزية CENTCOM (التي تغطي: منطقة الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا)، وبين قيادة أوروبا EUCOM (التي تغطي القارة الأوروبية، روسيا، المحيط الأطلسي، ومعظم القارة الإفريقية؛ بما في ذلك جنوب وغرب إفريقيا)، فضلاً عن قيادة المحيط الهادئ PACOM، بأنّ ذلك غير كافٍ لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأنّ عدم وجود قيادة إقليمية مخصّصة لضمان التدخل الأمريكي السريع؛ لهُو إغفال صارخ، قد يزيد من المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في غرب إفريقيا في السنوات المقبلة.

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ (مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي) (AOPIG) تقود (لوبي النفط) في الولايات المتحدة، وهو لوبي (أمريكي – صهيوني)، يضمّ جماعات ضغط صهيونية وشركات النفط الأمريكية الكبرى، التي تضغط على الحكومة الأمريكية لتجديد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا، بغرض تسهيل التجارة والاستثمار، وذلك بغضّ النظر عن الفساد المتفشي في حكومات هذه الدول.

وتحقيقاً لهذه الغاية جددت الولايات المتحدة علاقاتها مع ليبيا وغينيا الاستوائية، وبرغم تصريح (إدارة بوش الابن) أنّ تجديد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا كان مكافأة لهذه الأخيرة نتيجة تعاونها في الحرب على الإرهاب؛ فإنّ الواقع هو أنّ شركات النفط الأمريكية هي من ضغطت على واشنطن لتجديد هذه العلاقات وإزالة ليبيا من على قائمة الإرهاب الأمريكية، لأنّ ذلك كان يعرقل أعمالهم التجارية، هذا فضلاً عن خشية شركات النفط الأمريكية من أنّ تستحوذ الصين على رخص التنقيب مستغلة انقطاع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع ليبيا، ويمكن القول بأنّ الحالة نفسها تنطبق على غينيا الاستوائية، حيث قامت (إدارة بوش الابن) بإعادة فتح السفارة الأمريكية، تحت الضغط الذي مارسه لوبي النفط في الولايات المتحدة، والمخاوف الناجمة عن الأمن الطاقوي، وذلك برغم احتجاجات من جانب جماعات حقوق الإنسان.

رابعاً: سياسة (إدارة بوش الابن) تجاه غرب إفريقيا:

انتقد حاكم ولاية تكساس Texas (جورج دبليو بوش)، في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠م، كلاً من الرئيس الديمقراطي (بل كلينتون) Bill Clinton ونائبه (آل غور) Al Gore على ما اعتبره إهداراً للقوات المسلحة الأمريكية على المهمات الإنسانية حول العالم، بما في ذلك إفريقيا، وعلى مدى حملته الانتخابية لم يقم (بوش الابن) بالإشارة إلى غرب إفريقيا كمنطقة تشمل المصالح القومية الأمريكية[1]، ذلك أنه منذ نهاية الحرب الباردة، لم تشكّل القارة الإفريقية – عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة – مصدراً كبيراً للتهديدات، ولا ساحة ذات فرص مهمّة للاستغلال، لكن هذه النظرة قد تغيرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بعدما تيقن صنّاع القرار الأمريكي أنّ الدول المنتجة للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة في استراتيجيتها لتنويع الإمدادات، ولا سيما نيجيريا وأنغولا (كبرى الدول المنتجة للبترول في المنطقة)، تتعرض لتهديد الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي.

من ثمّ جلبت (إدارة بوش الابن) الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء، مخافة تعرّض الجماعات المسلحة لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، ولقد أدى ذلك إلى زيادة التعاون العسكري مع الدول البترولية في هذه الأخيرة، وهي السمة الجديدة

---

(١) Peter A. Dumbuya. "A Historical Review of the United States-African Relations During the Presidency of George W. Bush". In. Abdul Bangura (Ed). Assessing George W. Bush's Africa Policy and Suggestions for Barack Obama and African Leaders. (Washington D.C: the African Studies and Research Forum. 2009). p 1.

فـي العلاقات (الأمريكية - الإفريقية) التي باتت تركز في الأهمية الاستراتيجية للنفط الإفريقي[1].

كما أبدى (جورج دبليـو بوش) من جانبه اهتمامه بتوصيات (مجموعة مبادرة سياسـة النفط الإفريقي) (AOPIG) عملياً، من خلال دعوته إلى البيت الأبيض أحد عشـر رئيس دولة من غـرب إفريقيا، وذلك في منتصف عـام ٢٠٠٢م، في حين قـام وزير الخارجية آنـذاك (كولن بـاول) Colin Powell بزيارة كلٍ من أنغولا والغابـون المنتجتين للنفـط[2]، تلا ذلك جولة (بـوش الابن) إلى إفريقيا في يوليو عام ٢٠٠٣م، دامت سـتة أيام، زار خلالها خمس دول إفريقية، نذكر منها: السـنغال ونيجيريا، ليكون بذلك أول رئيس جمهوري ورابع رئيس أمريكي يزور القارة.

الإدارة الأمريكية، سواء كانت السابقة أو الحالية أو اللاحقة، محافظة كانت أو ديمقراطية، ستظل تسعى إلى السيطرة على كل منابع الطاقة في العالم كافة، لتحافظ على مكانتها

ولقـد أعلن هذا الأخير، عشـية رحلتـه الثانية إلى القارة في شـهر فبراير ٢٠٠٨م، وذلك في القمة الرابعة لـ (مجلس الشـركات لإفريقيا) Corporate Council on Africa، أنّ الولايـات المتحدة مقتنعة بالإمكانيات الضخمة للقارة، كما أنه قام بزيارة خمس دول أخرى خلال جولته هذه، نذكر منها: غانا وليبيريا، مـا يعني أنه زار عشـر دول إفريقية خلال فترة توليه للحكم، وقابل خلالها خمسـة وعشـرين رئيس دولة إفريقي[3].

هـذا، ولقد كتـب (بيير أبروموفتشـي) Pierre Abromovici، في مجلة (العالم الدبلوماسـي) Le Monde Diplomatique، أنّ الولايـات المتحـدة تتحرك بهـدف حماية الإمدادات وخطـوط الأنابيب الحيوية، وأنّ الغرض من التدابير العسـكرية والجهود الأمنية في الساحل الإفريقي لا يكمن في تعزيز الأمن في المنطقة أو حفظ السـلام، كما جاء في خطابات (بوش الابن)، ولا هـي جـزء من الحرب على الإرهاب، بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة غرب إفريقيا[4].

إنّ الاسـتثمارات الأمريكيـة في قطـاع الطاقة بمنطقة غرب إفريقيا ستسـتمر فـي النمو، وذلك في صالح تنويـع إمدادات النفط فـي الولايات المتحدة، وتقليـل اعتمادهـا الكبير على نفط منطقة الشـرق الأوسـط، خصوصاً أنّ استراتيجية النفط التي ترتكز عليها السياسـة الطاقوية الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا تستند على مجموعة من العوامل، والتي لا بأس بأن نذكر أهمها:

١ - أنّ معظم إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا يقع في حقول بحرية، ما يعني سهولة شحنه ونقله عبر المحيط الأطلسـي إلى الولايات المتحدة، هذا فضلاً عـن أنّ الحقول البحرية هي بمثابة منطقة معزولة عن أي اضطرابات سياسية، وهذا يسهّل عمليات التنقيب.

٢ - أنّ نفـط منطقة غـرب إفريقيا يحتوي على نسـبة ضئيلة من الكبريت، وبنـاءً على ذلك فإنه يوفر عوائد البنزيـن المرتفعة، وهو مـا تفضله المصافي الأمريكية التي تعمل بموجب قوانين بيئية صارمة.

(١) Robert D. Grey، "Africa". In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds). The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses. Global Consequences. (London : Routledge. 2006). pp 121 ، 122.

(٢) Okbazghi Yohannes. "America's New Frontier : Oil in the Gulf of Guinea". In. The Black Scholar. Vol.33. N°2. (2003). p 11.

(٣) Peter A. Dumbuya. Op.Cit.، p 2.

(٤) Robert D. Grey. Op.Cit. p 131.

٣ - أنّ الإسلام الراديكالي غير منتشر في منطقة غرب إفريقيا، حسب وجهة النظر الأمريكية، وأنها ليست مسرحاً لتنافس الإيديولوجيات، مثل الشيوعية، وفي هذا السياق لاحظ (روبرت ميرفي)، في يناير ٢٠٠٢م، أنه «من غير المرجّح أن يأخذ الخلاف السياسي أو النزاع في الدول النفطية الإفريقية لهجة إقليمية أو إيديولوجية من شأنها أن تؤدي إلى خطر مشترك»[١].

إنّ الإدارات الأمريكية السابقة، كرست نفقات عسكرية ضئيلة نسبياً لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة عامّة، وذلك مقارنة بالنفقات العسكرية الأمريكية الموجهة إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، لكن تزايد الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي، وتحوّل (خليج غينيا) في منطقة غرب إفريقيا إلى مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أدى إلى زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة في عهد (إدارة بوش الابن)، نظراً لعدم استقرار المناخ الأمني والتهديد الذي يمثله الساحل الإفريقي، وقد يكون هذا الوجود العسكري متواضعاً بالمقارنة مع أنشطة مماثلة في أماكن أخرى، لكنه شهد تزايداً تدريجياً ومستمراً، وخير دليل على ذلك إنشاء وزارة الدفاع الأمريكية لقيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا[٢].

ولقد ورثت الإدارة الجديدة لـ (باراك أوباما) عن سالفتها زيادة كبيرة للتدخل العسكري الأمريكي في القارة، حيث شملت هذه التركة برامج لمكافحة الإرهاب، وتوسّع كبير لعمليات السلام الأمريكية، فضلاً عن إطلاق قيادة (الأفريكوم)[٣]، ولقد بذلت (إدارة أوباما) في هذا السياق جهوداً للحفاظ على علاقات قوية مع الدول الإفريقية المنتجة للنفط، تجسدت في الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية آنذاك (هيلاري كلينتون Hilary Clinton) إلى نيجيريا وأنغولا في شهر آب ٢٠٠٩م[٤]، حيث قامت بتقديم المساعدات العسكرية، مصرّحة بأنّ (إدارة أوباما) ستفعل كلّ ما في وسعها للوفاء بتعهداتها، وأنه في حالة ما إذا طلبت الحكومة النيجيرية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية لاستخدامها في منطقة دلتا النيجر - على وجه التحديد -؛ فإنّ الولايات المتحدة ستكون على استعداد تامٍّ لتوفير ذلك، من ثمّ.. لطالما كان تأمين النفط هدفاً أساسياً من وراء هذه الزيارات[٥]، وهذا يقودنا إلى القول بأنّ كل الأدلة تشير إلى أنّ (أوباما) يواصل النهج نفسه الذي سلكه (بوش الابن).

الخاتمة:

عالجنا من خلال هذا الموضوع مسألة تداخل السياسة العسكرية الأمريكية بقضايا الطاقة، والتي اكتسبت مع انتخاب الرئيس (جورج دبليو بوش) أهمية بالغة، وعلى هذا الأساس؛ خلصنا من خلال هذا المقال

(١) J. Anyu Ndumbe، "West African Oil، US Energy Policy، and Africa's Development Strategies"، In. Mediterranean Quarterly، (Winter : 2009)، p 101.

(٢) Michael T. Klare and Daniel Volman، "The African 'Oil Rush' and US National Security"، In. Third World Quarterly، Vol.27، N°4، (2006)، p 615.

(٣) William Mark Bellamy، "Making Better Sense of US Security Engagement in Africa"، In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds)، Beyond the Bush Years: Critical Challenges for the Obama Administration، (Washington DC: Center for Strategic and International Studies، 2009)، p 12.

(٤) Laura White، "What Kind of Change for Africa ?: US Policy in Africa Under the Obama Administration"، Les Notes de l'Iris، (Avril، 2010)، pp 10، 11، 14.

(٥) Stephen Chan، Daniel Volman and Jeremy Keenan، "The Origins of AFRICOM : The Obama Administration، the Sahara-Sahel and US Militarization of Africa"، In. ACAS Concerned Africa Scholars، US Militarization of the Sahara-Sahel: Security، Space and Imperialism، Bulletin N°85، (Spring، 2010)، p 88.

إلى صياغة مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يأتي:

١ - إنّ العامل النفطي هو السبب الرئيس وراء الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ذلك أنّ نشاط الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي لا تبلغ من الخطورة ما يجعل منها تهديداً عالمياً، كما صوّرته الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما تضافرت جهود القوى الإقليمية الكبرى، فإنه لن يُعوزها احتواء التهديدات الأمنية في الساحل، والتي لا تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تهدد المصالح النفطية لها في المنطقة وما جاورها، خصوصاً بعدما أصبح (خليج غينيا) منطقة مصلحة حيوية أمريكية، في ظل استراتيجية تنويع مصادر الإمداد التي قادتها (إدارة بوش الابن) بغية تقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي.

٢ - إنّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية وراء زيادة وجودها العسكري في القارة السمراء، بدعوى مكافحة الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، يتطلب تحليلاً عميقاً، نظراً للمخاطر التي يشكّلها على الدول والشعوب الإفريقية، فذلك يشجع الأنظمة الافريقية إلى الاستمرار في الاعتماد على الريع النفطي، بدلاً من اتباع استراتيجيات أوسع للتنمية الاقتصادية، ترتقي بالصناعة المحلية والزراعة.

كما أنّ التدخل العسكري الأمريكي يؤدي - في كثير من الأحيان - إلى تفاقم الصراعات السياسية الداخلية بخصوص مسألة توزيع عائدات النفط، خصوصاً عندما يكون النظام الحاكم يحتكر هذه الإيرادات، في حين يحرم جماعات أخرى من ثمار إنتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات سياسية، تتحول في كثير من الأحيان إلى عنف، ولجوء هذه الجماعات المهمشة إلى السلاح بوصفه الوسيلة الوحيدة لكسب حصة أكبر من أرباح البترول، كما هو الحال في نيجيريا.

٣ - إنّ سيناريو حرب العراق ٢٠٠٣م من الممكن جداً أن يتكرر في نيجيريا، باعتبارها أكبر منتج للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والمورِّد الإفريقي الأول للولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها على هامش حرب جديدة من المفترض أن تكون ضد الجماعات المسلحة، لكن الهدف منها هو حماية منطقة دلتا النيجر المحاذية لـ (خليج غينيا)، وتأمين تدفق النفط منها، فليس من المستغرب سماع أنّ نيجيريا تواجه خطر التطرف الإسلامي - على حد تعبير (إدارة بوش الابن) آنذاك - في أثناء التوترات التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، وتصاعد الاشتباكات بين الغالبية المسلمة والأقلية المسيحية، وربما تكون هذه هي الحقيقة التي ترغب الولايات المتحدة في تصديقها، أو بالأحرى نشرها واستغلالها.

٤ - إنّ الإدارة الأمريكية، سواء كانت السابقة أو الحالية أو اللاحقة، محافظة كانت أو ديمقراطية، ستظل تسعى إلى السيطرة على كلّ منابع الطاقة في العالم كافّة، لتحافظ على مكانتها بوصفها قوة عظمى، لا ينازعها فيها أحد، وبعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين ودول وسط آسيا، جاء دور القارة الإفريقية، وهدف الولايات المتحدة يتمثل في ضمان التدفق الحرّ للطاقة - ولا سيما النفط - والثمن الزهيد لهذا الأخير، وتصديها لدابر المنافسة الدولية.

ويشهد التاريخ أنّ القوات العسكرية الأمريكية عندما تتمركز في مثل هذه المناطق الاستراتيجية؛ فإنها تظلّ لأمد غير محدود - حتى لا نقول للأبد -، وبسبب ذلك فقد مرّت هذه المناطق - ولا سيما الشرق الأوسط - بمراحل حالكة، ولا تزال كذلك، نتيجة لهذا التدخّل والعبث الأمريكي الذي طالما اتجه نحو تجزئة المناطق، وتأليب الأنظمة بعضها على بعض، ناشراً بذور الصراعات المزمنة، مبادراً بالحروب الدامية، بدعوى تحقيق الأمن واستتبابه والاستقرار في هذه المناطق، دائماً وأبداً، وإن لم تتدارك الدول الإفريقية هذا الواقع؛ فإنّ التاريخ سيعيد نفسه!